

لدينا الشجاعة للإفصاح عن أي أخطاء أو تقصير جهات وأشخاصا

الأمر الملكي

بسم الله الرحمن الرحيم

يعون الله تعالى نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر

الملك رقم ٩٠/ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ. وبعد الإطلاع على

نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم ١٣/ بتاريخ

١٤١٤/٤/٢٣هـ. وبعد الإطلاع على نظام تداول الموظفين

الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٧/ بتاريخ ١٣٩١/٢/١هـ

وبعد الإطلاع على نظام ديوان المراقبة العامة الصادر

بالمرسوم الملكي رقم ٩/م بتاريخ ٢٨/٢/١٣٩١هـ. وبعد

الإطلاع على نظام البلديات والقري الصادر بالمرسوم

الملك رقم ٥/م بتاريخ ٢١/٣/١٣٩٧هـ. وبعد الإطلاع على

نظام حماية المراقق العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم

٦٢/م بتاريخ ٢٠/١٢/٤٠٥هـ. وتعدياته. وبعد الإطلاع

على نظام المناقصات والمشتريات الحكومية الصادر

بالمرسوم الملكي رقم ٥٨/م بتاريخ ٤/٤/١٤٢٧هـ. وبعد أن

تايئنا ببناءً الحزن والألم الأحداث المسأوية التي نتجت

عن هطول المطر على محافظة جدة وما أدت إليه من

وفيات تجاوزت مائة شهيد وإصابة الكثيرين، إضافة إلى

العديد من التلفيات والأضرار البالغة على المنشآت العامة

والممتلكات الخاصة. وبعد أن قمنا بواجبنا في حينه

بتوجيه الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال

ذلك وبشكل عاجل جدا. وكنا على اتصال مع المسؤولين

المعنيين بمتابعة هذا الأمر أولا بأول واتخاذ ما يلزم

من إجراءات في حينه، وأنه ليجز في النفس ويؤهلنا أن

هذه الفاجعة لم تات تبعا لكارتة غير معتادة على نحو

ما نتابعه ونشاهده كألاعاصير والفيضانات الخارجة

وتداعياتها عن نطاق الإرادة والسيطرة في حين أن هذه

الفاجعة نتجت عن أخطار لا يمكن وصفها بالكارثية

وإن من المؤسف له أن مثل هذه الأخطار بمعدلاتها هذه

تسقط بشكل شبه يومي على العديد من الدول المتقدمة

وغيرها ومنها ما هو أقل من المملكة في الإمكانيات

والقدرات ولا ينتج عنها خسائر وأضرار مفرجة على نحو

ما شهدناه في محافظة جدة وهو ما نشأ الله ألام.

واضطلعا بما يلزمنا واجب الأمانة والمسؤولية التي

عاهدنا الله تعالى على القيام بها والحرص عليها تجاه

الدين ثم الوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا، فإنه من

المتعين علينا

شرمعا التصدي

لهذا الأمر وتحديد المسؤولية فيه والمسؤولين عنه جهات

وأشخاصا. ومحاسبة كل مقصر أو متهاون بكل حزم في

دون أن تأخذنا في ذلك لومة لائم تجاه من ثبت إخلاؤه

بالأمانة، والمسؤولية للمقاة عليه والثقة المناطة به، أخذا

في الاعتبار مسؤولية الجهات المعنية كل

فيما يخصه أمام الله تعالى،

ثم أمامنا عن حسن أدائنا

لمهامنا ومسؤولياتنا،

والوفاء بواجباتنا،

مدركين أنه لا يمكن

إفغال أن هناك أخطاء

أو تقصيرا من بعض

الجهات، ولدينا

الشجاعة الكافية

للإفصاح عن

ذلك والتصدي

له بكل حزم،

فهؤلاء

المواطنون

والقيومون

أمانة في

أعناقنا

وفسي

ذمتنا،

نقول

ذلك

صدقا مع الله قبل كل شيء، ثم تقديرا للواجب الشرعي والنظامي، وتحمل تبعاته، مستصحبين في ذلك تبرؤ النبي صلى الله عليه وسلم من صنيع بعض أصحابه فيما نذبههم إليه.

لذا وامتننا لقول الله تعالى «إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا» ونقول النبي صلى الله عليه وسلم (لكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت:

أولا: تكون لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من:

١- معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق.

٢- مندوبين من وزارة الداخلية وهم: (مدير عام الدفاع المدني، وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة،



مدير عام المباحث الإدارية، ومدير مباحث منطقة مكة المكرمة).

٣ - مندوب على مستوى عالٍ من رئاسة الاستخبارات العامة.

٤ - وكيل وزارة العدل.

٥ - نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.

ثانياً: تقوم اللجنة -حالا- بمباشرة المهام والمسؤوليات الآتية بفرغ كامل:

١ - التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها.

٢ - حصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات.

٣ - على وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.

٤ - اللجنة تكوين لجان منيئة وفرق عمل لتسهيل مهماتها، ولها في ذلك اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لتسهيل أداء عملها، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.

٥ - على اللجنة أيضاً الرفع لنا -فوراً- عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، وللجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائناً من كان بطلب إفادته، أو مساءلته -عند الاقتضاء-، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.

٦ - على اللجنة الرفع لنا بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً، وعليها الجد والمثابرة في عملها بما تجرأ به الذمة أمام الله عز وجل، وهي من ذمتنا لذمتهم، مستشعرة عظم المسؤولية وجسامة الخطب.

ثالثاً: على وزارة المالية -حالا- صرف مبلغ مليون ريال لذوي كل شهيد غرق، أكرمه الله بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الغريق شهيد» على ضوء ما يرد للوزارة من اللجنة المشار إليها عن الأسماء المحصورة من قبلها. رابعاً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتمادها وتنفيذها -حالا-.

عبد الله بن عبد العزيز